تقدير موقف

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

سيناريوهات تشكيل حكومة إقليم كردستان العاشرة

صياغات جديدة لمعادلات قديمة

د. عبد العزيز عليوي العيساوي

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

سيناريوهات تشكيل حكومة إقليم كردستان العاشرة: صياغات جديدة لمعادلات قديمة

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط/ قسم الابحاث / الدراسات السياسية

الاصدار / تقدير موقف

الموضوع / الانتخابات، السياسة الداخلية والخارجية، الحوكمة والدستور والقانون

د. عبد العزيز عليوي العيساوي/ أكاديمي متخصص في الشؤون الانتخابية ودراسات الديمقراطية

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2024

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org
Since 2014

ملخص تنفيذي

أفرزت انتخابات برلمان إقليم كردستان التي جرت في تشرين الأول 2024 معادلة سياسية تأثرت بتغير التوقيت والظروف المحيطة بالعملية الانتخابية في الإقليم، الذي انتظر عامين لإجراء هذا الاستحقاق الذي كان مقرراً في عام 2022 وفقاً لمبدأ دورية الانتخابات. ومع ذلك، لم تؤثر هذه المعادلة بشكل جذري على التوازن السياسي للأحزاب الرئيسية في الإقليم.

إن نسبة المشاركة المرتفعة نسبياً، والأجواء المستقرة التي رافقت الانتخابات، عززت النضوج الذي تتمتع به التجربة الانتخابية في إقليم كردستان، التي تجاوز عمرها ثلاثة عقود. هذا النضوج قد ينعكس إيجابياً على الحوارات المتعلقة بتشكيل الحكومة الجديدة.

اعتمدت الورقة على التواصل مع شخصيات سياسية من داخل إقليم كردستان، نظراً لقربهم من الحدث وقدرتهم على تقديم تصورات أكثر واقعية، وهو ما لا يمكن تحقيقه بالاعتماد على الصياغات المكتبية فقط.

وخلصت الورقة إلى عدد من السيناريوهات المستندة إلى نتائج انتخابات إقليم كردستان، إلا أن توزيع المقاعد والواقع السياسي في الإقليم، إلى جانب المعطيات والمستجدات والمواقف السياسية الأخيرة، دفعت إلى ترجيح سيناريو التفاهم بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني. الهدف من هذا التفاهم هو الإسراع في تشكيل حكومة إقليم كردستان العاشرة، بناءً على إعادة صياغة معادلات قديمة، تعكس استمرار التأثير السياسي للحزبين وعدم القدرة على تجاوزه.

نظرة على التجارب السابقة

تتميز التجربة الانتخابية في إقليم كردستان بقدر من النضوج النسبي، كونها بدأت منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي، مما يمنحها فرصة مناسبة لها لتجاوز العقبات التي رافقت العامين الأخيرين، اللذين شهدا سجالات سياسية واعتراضات قانونية نتج عنها تأخير اجراء الانتخابات.

وشهد إقليم كردستان إجراء الانتخابات الأولى عام 1992 وفقاً للقانون الأول الذي صدر عن الجبهة الكردستانية والذي عرف بـ "قانون انتخاب المجلس الوطني الكردستاني"، وتضمن إطاراً نظم العملية الانتخابية في الإقليم، التي نتج عنها فوز الحزبين الكرديين الرئيسيين بجميع المقاعد، بسبب الحاجز الانتخابي الذي وضع حينها، إذ حصل الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني على 100 مقعد لكل منهما 50 مقعداً وذهبت 5 مقاعد لبقية الأحزاب. وبناءً على تلك النتائج جرى انتخاب جوهر نامق من "الديمقراطي الكردستاني" رئيساً للبرلمان، ومحمد توفيق من "الوطني الكردستاني" نائباً له. وبعد شهرين على الانتخابات جرى التوافق بين الحزبين الرئيسيين على تشكيل حكومة برئاسة فؤاد معصوم جرى اقتسام وزاراتها مناصفة، وفي30 كانون الثاني 2005 جرت الدورة الثانية لانتخاب المجلس الوطني الكردستاني بالتزامن مع انتخابات الجمعية الوطنية، وتنافس في هذه الدورة 13 كياناً سياسياً في انتخابات برلمان كردستان، وشهدت هذه الدورة زيادة عدد أعضاء برلمان اقليم كردستان من 105 إلى 111، وحازت ثلاث قوائم انتخابية على جميع الأصوات: هي القائمة الوطنية الديمقراطية الكردستانية 104، والجماعة الإسلامية في كردستان 6 مقاعد، وقائمة الكادحين والمستقلين حصلت على مقعد واحد، وتصدرت القائمة الكردستانية نتائج انتخابات التي جرت في تموز 2009 بحصولها على 59 مقعداً، في حين تصدر الحزب الديمقراطي الكردستاني نتائج انتخابات الدورة الرابعة التي جرت عام 2013 بحصوله على 38 مقعداً، تلته حركة التغيير بـ24 مقعداً، ثم الاتحاد الوطني الكردستاني بـ 18 مقعداً، أما آخر انتخابات لبرلمان الإقليم، فقد جرت في أيلول 2018 بمشاركة 29 قائمة انتخابية، تمكن 16 منها من الحصول على مقاعد، ويضم برلمان الإقليم الحالي 111 مقعداً، منها 45 مقعداً للحزب الديمقراطي الكردستاني، و21 مقعداً للاتحاد الوطني الكردستاني، و12 مقعداً لحركة التغيير، و8 لحراك الجيل الجديد، و7 للجماعة الإسلامية، و5 لقائمة نحو الإصلاح، ومقعد واحد لكل من قائمة سردم والحزب الشيوعي، و11 مقعداً مخصصة للأقليات[1].

1 - عبد العزيز عليوي العيساوي، انتخابات برلمان اقليم كردستان: تأجيل المؤجلة وترحيل المعضلة، مركز البيان للدراسات والتخطيط، ايار 2024، ص4.

انتخابات 2024.. معادلة لم تتغير كثيراً

تصدر الحزب الديمقراطي الكردستاني انتخابات برلمان إقليم كردستان 2024، وهو ما حدث في انتخابات 2018 وانتخابات 2013، إذ تصدر الحزب النتائج في التجربتين لكن بنسب متفاوتة.

وقبل مقارنة المعادلة السياسية التي أفرزتها انتخابات 2024 مع التجارب الانتخابية السابقة، لا بد من التعرف على عدد المقاعد التي حصلت عليها الأحزاب المتنافسة في الانتخابات الأخيرة التي كانت نسبة المشاركة فيها بلغت 72%.

عدد مقاعد الاحزاب المتنافسة

اسم الحزب	عدد المقاعد
الحزب الديمقراطي الكردستاني	39
الاتحاد الوطني الكردستاني	23
الجيل الجديد	15
الاتحاد الإسلامي الكردستاني	7
تيار الموقف الوطني	4
جماعة العدل الكردستانية	3
جبهة الشعب	2
حركة التغيير	1
تحالف إقليم كردستان	1
الأقليات	5

إعداد الباحث بالاعتماد على النتائج النهائية التي أعلنتها المفوضية العليا المستقلة للانتخابات

بالمقارنة مع نتائج آخر انتخابات لبرلمان إقليم كردستان والتي جرت عام 2018، فإن نسبة التغيير في المعادلة السياسية بالنسبة للأحزاب التي حصلت على أعلى عدد من المقاعد في الانتخابات الأخيرة تكون على النحو التالي:

مقارنة بين انتخابات 2024 وانتخابات 2018

اسم الحزب	عدد المقاعد في انتخابات 2018	النسبة إلى العدد الكلي للمقاعد	عدد المقاعد في انتخابات 2024	النسبة إلى العدد الكلي للمقاعد
الحزب الديمقراطي الكردستاني	45	% 40	39	% 39
الاتحاد الوطني الكردستاني	21	% 19	23	% 23
الجيل الجديد	8	% 7	15	% 15

إعداد الباحث

إن تحليل الجدول أعلاه يشير إلى أن المعادلة السياسية لم تتغيرات كبيرة عن انتخابات 2024 خصوصاً فيما يتعلق بالحزب الديمقراطي الكردستاني الذي حافظ على نسبة 40%، في حين احتفظ الاتحاد الوطني الكردستاني على قدرته بحصد خمس عدد المقاعد، أما حراك الجيل الجديد، الذي جاء في المركز الثالث في الانتخابات الأخيرة، فأنه تمكن من مضاعفة عدد مقاعده ليصل إلى نسبة تأثير مهمة تضمنها نسبة 15% من إجمالي مقاعد برلمان إقليم كردستان.

اما المقارنة بين انتخابات 2024 وانتخابات 2013، فانها تظهر المعادلة السياسية الاتية:

مقارنة بين انتخابات 2024 وانتخابات 2013

اسم الحزب	عدد المقاعد في انتخابات 2013	النسبة إلى العدد الكلي للمقاعد	عدد المقاعد في انتخابات 2024	النسبة إلى العدد الكلي للمقاعد
الحزب الديمقراطي الكردستاني	38	% 34	39	% 39
حركة التغيير	24	% 21	1	% 1
الاتحاد الوطني الكردستاني	18	% 16	23	% 23

إعداد الباحث

وعلى الرغم من وجود تفاوت في النتائج بين انتخابات وأخرى، إلا أن المقارنة تظهر تقارباً واضحاً في حجم مقاعد الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني مجتمعين، كما موضح في الآتي:

الأحزاب	انتخابات 2013	انتخابات 2018	انتخابات 2024
نسبة مقاعد الحزب الديمقراطي الكردستاني + مقاعد الاتحاد الوطني الكردستاني	50%	59%	62%

إعداد الباحث

إن الارقام والنسب التي طرحت في الجداول السابقة تُشير إلى أن نسبة مقاعد الحزب الديمقراطي والكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني مجتمعين لم تقل عن 50%، وفي التجربتين الانتخابيتين السابقتين كانت نحو 60%، مما يعني أن المعادلة السياسية في الإقليم لم تتغير كثيراً، وأن الحزبين سيمثلان أهم ركائز التفاوض في حوارات تشكيل الحكومة الجديدة.

أسس تشكيل الحكومة

طرح رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني في الحادي والثلاثين من تشرين الأول 2024 أربعة أسس لتشكيل الحكومة الجديدة في إقليم كردستان، وأكد خلال كلمته في أربيل أن هذه الأسس هي:

1-إقليم واحد

2-برلمان واحد

3-حكومة واحدة

4-قوات بشمركة واحدة

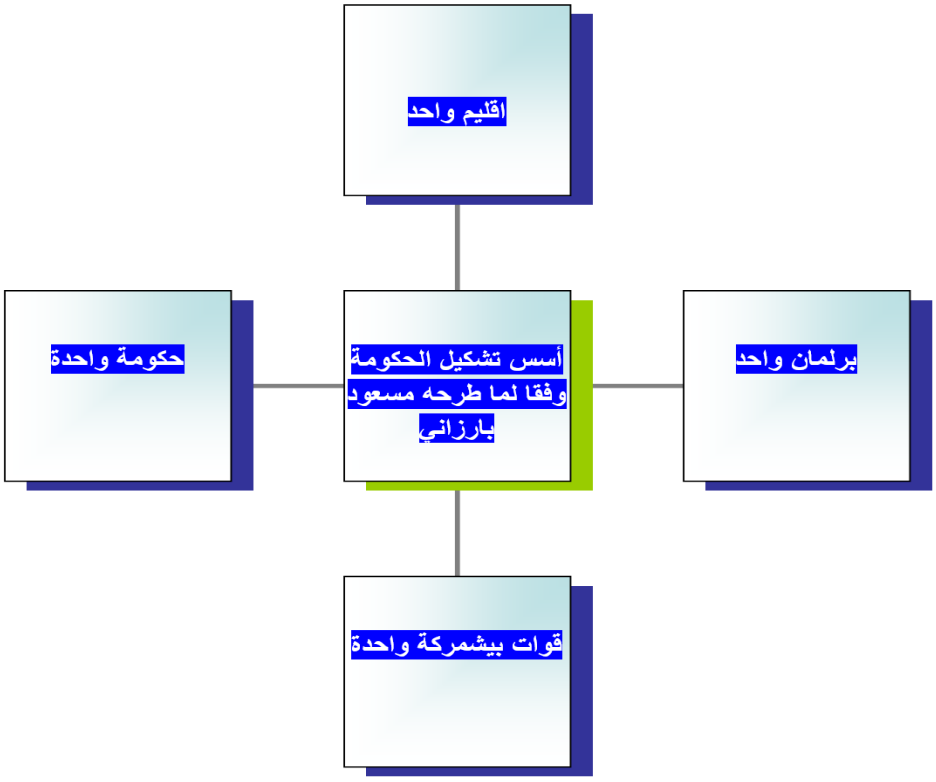

كما أشار رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني إلى أن الوقت قد حان للتفاوض من أجل تشكيل الحكومة الجديدة، معبراً عن الفخر بإجراء انتخابات برلمان إقليم كردستان في أجواء هادئة.

ويمكن فهم هذه الأسس على أنها فتح لباب الحوار بين الفائزين من أجل المضي بنقاشات تشكيل الحكومة، بما يحقق مصلحة الأقليم الذي لم يطالب أي من أحزابه بتشكيل الحكومة منفرداً، مما يؤشر وجود رؤية واقعية انطلاقاً من نتائج الانتخابات.

الفائزون والبحث عن شركاء

توجد رغبة في إقليم كردستان للإسراع في تشكيل الحكومة العاشرة في الإقليم، وذلك بسبب الضرورات التي حتمتها الأوضاع التي تمر بها المنطقة، بحسب عضو الحزب الديمقراطي الكردستاني ريبين سلام، الذي يؤكد ان تشكيل الحكومة مرهون بجاهزية الاطراف السياسية الفائزة في الانتخابات، وأكد سلام أن نتائج الانتخابات هذه المرة تختلف عن سابقاتها بسبب تراجع نتائج بعض الأحزاب بشكل كبير، وهو ما سيحدث تغييراً واضحاً في طبيعة الكابينة الوزارية الجديدة التي ستكون مميزة بحسب رأيه لأنها حصلت على دعم الناخبين الذين صوتوا بنسبة تجاوزت 72%، مشيراً إلى أن القوى الكردية تنظر إلى الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني ضمن زاوية اللجوء إلى البعض[2].

ويشير هذا الطرح إلى واقعية في التفكير تدفع باتجاه حقيقة مفادها أنه من الصعب تشكيل الحكومة العاشرة في إقليم كردستان دون أن تضم الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، خصوصاً بعد تكرار الحديث عن نية بعض الأحزاب الأخرى الذهاب إلى المعارضة وعدم المشاركة في الحكومة. مما يعني أن فرصة ذهاب أي من الحزبين اللذين حصلا على المركزين الأول والثاني من حيث عدد المقاعد نحو تشكيل الحكومة بالتفاهم مع الأحزاب التي حصلت على عدد أقل من المقاعد قد تراجعت، بسبب صعوبة الوصول إلى حاجز النصف زائد واحد.

وفيما يتعلق بوجود المعارضة في إقليم كردستان، يرى عضو الحزب الديمقراطي الكردستاني ريبين سلام أنها تمثل مؤشرا على سلامة العملية الديمقراطية، مستدركاً: «لكننا نعاني من عدم فهم المعارضة بشكلها الحقيقي"، موضحاً أن المعارضة يجب أن تعمل من أجل المصلحة العامة، وأنها يجب أن تشخص الإيجابيات والسلبيات، وليس التركيز على الانتقاد وحده .مؤكداً أن سياسات بعض الأحزاب المعارضة أدت إلى انخفاض شعبيتها.

وتحدث وزير الخارجية فؤاد حسين عن أهمية الحوارات لتشكيل حكومة إقليم كردستان الجديدة، مؤكداً خلال مقابلة متلفزة بثت في الثامن من تشرين الثاني 2024 أن عدد المقاعد هو الذي يتحدث .ولفت إلى وجود صعوبة في تشكيل الحكومة، موضحاً أن الحزب الديمقراطي الكردستاني تصدر نتائج انتخابات برلمان الإقليم، إلا أنه بحاجة إلى شريك أو شركاء لتشكيل الحكومة. مشيراً إلى أن الصراعات والمشاكل لا بد أن تتبعها حلول.

2 - التواصل مع عضو الحزب الديمقراطي الكردستاني ريبين سلام.

فلسفة حكم جديدة

شهدت الخريطة السياسية في إقليم كردستان تغييراً واضحاً في الانتخابات البرلمانية الأخيرة في الاقليم التي اختلفت عن الدورات السابقة، وذلك بعد أن فقدت احزاب مهمة بعض مقاعدها، وفقاً لعضو الاتحاد الوطني الكردستاني محمود خوشناو الذي أكد أن أي من الأحزاب الفائزة لم يحقق النصف زائد واحد، وبالتالي، لن تكون هناك أريحية في انتخاب رئيس البرلمان ونوابه ثم تكليف رئيس الحكومة، لافتاً إلى أن القانون يسمح لأي تحالف انتخابي يمتلك النصف زائد واحد بالمضي في انتخاب رئيس البرلمان ونوابه، وبما أن الحزب الديمقراطي الكردستاني لم يحقق ذلك، فإنه لا قدرة له على المضي بتشكيل الحكومة وهذا بحد ذاته يمثل متغيراً كبيراً، مبيناً أن المجموعة الأخرى باستثناء الحزب الديمقراطي لديها 57 مقعداً أي النصف زائد واحد، لكن بعض هذه القوى اختار طريق المعارضة، والبعض الآخر وفي مقدمتهم الاتحاد الوطني الذي يمتلك ربع مقاعد البرلمان يبحثون عن تغيير في الخريطة السياسية، مؤكداً أن الاتحاد الوطني الكردستاني يطالب بتغيير فلسفة الحكم، وربما لديه فيتو على تولي بعض الأشخاص مناصب مهمة، وهذا بحد ذاته مستجد وسيكون ورقة ضاغطة لتغيير طبيعة مسار الحكم في إقليم كردستان، وأضاف قائلاً: إن الدورة الحالية ستشهد تفعيل مبدأ الاستضافة والمسائلة وسحب الثقة، وهو ما لم يكن موجوداً في الدورات السابقة، واوضح أن طبيعة التحالفات السياسية مرتبطة بفلسفة الحكم الجديدة التي ستركز على نوعية أداء الحكومة، وأكد وجود ثلاثة اتجاهات لأحزاب إقليم كردستان: الاتحاد الوطني الكردستاني في اتجاه، والحزب الديمقراطي الكردستاني في اتجاه، والأحزاب الأخرى في اتجاه ثالث، مرجحاً أن يلعب الاتجاه الثالث دور بيضة القبان[3].

رأي آخر من داخل الاتحاد الوطني الكردستاني مثله عضو الحزب شيرزاد صمد يشير إلى أن خطابات الحزب تريد تصحيح مسار الحكم في إقليم كردستان، ذاكراً بعض الضرورات التي كانت وراء إجراء انتخابات برلمان إقليم كردستان من بينها عدم إجراء الانتخابات منذ عام 2018، وعدم القدرة على احتواء جميع القوى السياسية، مؤكداً وجود رؤية تريد إشراك أحزاب الإقليم في صنع القرارات سواء كان في البرلمان أو الحكومة، مشيراً إلى أن الاتحاد الوطني الكردستاني يصر على أن يكون له دور مهم في ممارسة الحكم، واوضح أن المشهد السياسي يبين أن احزاب المعارضة ستقاطع الحكومة المقبلة، مما يعني أن الحكومة الجديدة ستتشكل من قبل الحزب الديمقراطي الكردستاني

3 - التواصل مع عضو الاتحاد الوطني الكردستاني محمود خوشناو

والاتحاد الوطني الكردستاني، لكن وفقاً لشروط من بينها أن تكون مشاركتنا في الحكم فعالة، وأن يكون للاتحاد الوطني الكردستاني دور في إدارة الإقليم يتناسب مع مكانته وموقعه للحفاظ على أصوات الناخبين ومطالبهم[4].

وجهة نظر أخرى

يشير السياق التاريخي لتشكيل الحكومات في إقليم كردستان كان قائماً منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي على أساس التفاهم بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، غير أن الأمر لم يعد كذلك اليوم بعد أن اختلف الاتحاد الوطني الكردستاني مع الحزب الديمقراطي الكردستاني، هذا ما اكدته النائبة السابقة ريزان شيخ دلير التي قالت إن الحزبين يسعيان لتشكيل الحكومة، ولم يعلن أي منهما الذهاب إلى المعارضة، وبينت أن الحزب الديمقراطي الكردستاني غير قادر على تشكيل الحكومة منفرداً، وهذا الأمر ينطبق على الاتحاد الوطني الكردستاني، كما أن الأحزاب الأخرى حصلت على مقاعد قليلة، بينما اختارت أخرى الذهاب إلى المعارضة، مما يعني أن أي من الحزبين غير قادر على تشكيل الحكومة بالتحالف مع الأحزاب الأخرى التي حصلت على مقاعد محدودة، واوضحت أن الحزبين بحاجة إلى المشاركة في تشكيل الحكومة لأن المعارضة لا تخدم أي منهما بصورة فعلية، وأن مصلحة الحزبين في المشاركة بتشكيل الحكومة، وهذا الأمر ربما يدفع الحزبين للقبول بشروط الطرف المقابل وقد يحل ذلك من خلال توزيع المناصب المهمة في الأقليم، مؤكدة أن الأحزاب المعارضة غير قادرة على تشكيل الحكومة لأن مقاعدها مجتمعة لا تصل إلى نصف زائد واحد، كما أن هذه الأحزاب غير متفقة فيما بينها وتوجد خلافات كبيرة في برامجها بسبب الرؤية حول آليات إدارة الإقليم، متوقعة أن بعضها ربما يتحالف مع الحزب الذي سيشكل الحكومة[5].

4 - التواصل مع عضو الاتحاد الوطني الكردستاني شيرزاد صمد
5 - التواصل مع عضو مجلس النواب الاسبق ريزان شيخ دلير

سيناريوهات تشكيل الحكومة

إن صعوبة التنبؤ بمآلات تشكيل حكومة إقليم كردستان العاشرة، لا تعني استحالة ذلك، ومن أجل الوصول إلى الاحتمالات الأقرب فقد اعتمدت الورقة على المعطيات التي أفرزتها التصريحات والمواقف التي صدرت من الساحة السياسية في الإقليم حتى وقت الانتهاء من إعدادها، ووفقاً لتلك المعطيات، يمكن القول أن سيناريوهات تشكيل حكومة إقليم كردستان ثلاثة هي:

السيناريو الأول: ذهاب الحزب الديمقراطي الكردستاني نحو تشكيل الحكومة الجديدة عن طريق التفاهم مع الأحزاب التي حصلت على المرتبة الثالثة من حيث عدد الأصوات نزولاً، من أجل تجنب الاستجابة للشروط التي قد يفرضها الاتحاد الوطني الكردستاني.

السيناريو الثاني: قيام الاتحاد الوطني الكردستاني بالحوار مع الأحزاب الفائزة باستثناء الحزب الديمقراطي الكردستاني، لتصل مقاعد هذه الأحزاب مجتمعة، بحسب سياسيين أدلوا بآرائهم في هذه الورقة إلى أكثر من نصف مقاعد البرلمان، وهو عدد يؤهل لتشكيل الحكومة الجديدة.

السيناريو الثالث: التفاهم بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني لتتحقق أغلبية مريحة يمكن عن طريقها تشكيل الحكومة وتوزيع المناصب المهمة في الإقليم، مع الأخذ بنظر الاعتبار أن هذا التفاهم يمكن أن يضم أحزاباً أخرى فائزة في الانتخابات.

الخاتمة

إن النظر إلى نتائج انتخابات برلمان إقليم كردستان بواقعية يدفع إلى استبعاد السيناريو الأول، حيث إن قيام الحزب الديمقراطي الكردستاني بتشكيل الحكومة بعيداً عن الاتحاد الوطني الكردستاني يعد أمراً صعباً للغاية في الوقت الراهن، خاصة في ظل عدم إعلان أي من الأحزاب التي حصلت على عدد مهم من المقاعد عن رغبتها في الالتحاق بالحزب أو التحالف معه.

كما أن قيام الاتحاد الوطني الكردستاني بجمع الأحزاب الفائزة باستثناء الحزب الديمقراطي الكردستاني لتشكيل الحكومة ليس بالأمر السهل، في ظل عدم وجود مشتركات كافية يمكن أن تجمع هذه الأحزاب ضمن تحالف واحد، مما يؤدي إلى استبعاد هذا السيناريو أيضاً.

أما السيناريو الثالث، الذي يتحدث عن التفاهم بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، فيعد الأكثر واقعية والأقرب للتطبيق لعدة أسباب، من أبرزها: أن الحزبين يمتلكان أكثر من 60 مقعداً في برلمان الإقليم، مما يعني أنهما يملكان أغلبية مريحة لتمرير الحكومة. كما أن الحزبين يمتلكان وجوداً مؤثراً ومصالح سياسية خارج الإقليم، وهو ما قد يدفعهما للتفاهم حفاظاً على تأثيرهما داخل الإقليم وخارجه. إضافة إلى ذلك، فإن أمام الحزبين استحقاقاً انتخابياً مهماً بعد أقل من عام، وهو الانتخابات التشريعية الاتحادية في 2025، مما قد يسرع التفاهمات لتشكيل حكومة الإقليم من أجل التفرغ للانتخابات النيابية المقبلة. كما أن الأرقام التي أفرزتها نتائج التجارب الانتخابية السابقة تشير إلى أن نسبة مقاعد الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني مجتمعين لم تقل عن 50%، وفي التجربتين الانتخابيتين السابقتين كانت نحو 60%، مما يعني أن المعادلة السياسية في الإقليم تفرض وجود الحزبين في الحكومة الجديدة

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org